التنويع الاقتصادي ودوره في تحسين مناخ الأعمال في دول المغرب العربي

دراسة قياسية باستخدام متجهات الانحدار الذاتي

Economic diversification and its role in improving the business climate in the Arab Maghreb countries: A quantitative study using vector autoregression

رندي يمينة[1]، بن صالح عبد الله[2]

Randi Yamina[1], Benessalah Abdallah[2]

[1] مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)،

yamina.randi@univ-tissemsilt.dz

[2] جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، abdallah.mag@gmail.com

تاريخ **الاستلام**: 12 /5/ 2023 & تاريخ **القبول**: 14/7/ 2023 & تاريخ **النشر**: 15 /9/ 2023

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر التنويع الاقتصادي ودوره في تحسين مناخ الأعمال في دول المغرب العربي عن طريق الاعتماد على التنويع الاقتصادي، ولأجل تحقيق هذا الهدف تم استخدام متجهات الانحدار الذاتي.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للتنويع الاقتصادي في دول المغرب العربي على ملاءمة مناخ أعمالها وتحسين جاذبية الاستثمار فيها، إذ أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي من شأنه العمل على استقطاب المستثمرين الأجانب وخلق مناصب عمل وتحفيز النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، مناخ الأعمال، بانل، التحرير المالي، التحرير التجاري.

تصنيفات JEL : .M21، C40.،O10، Y10

Abstract:

This study aims to highlight the impact of economic diversification and its role in improving the business climate in the Arab Maghreb countries by relying on economic diversification. To achieve this goal, self-regression vectors were used.

The study found a positive impact of economic diversification in the Arab Maghreb countries on the suitability of their business climate and the improvement of investment attractiveness. The increase in foreign investment can attract foreign investors, create job opportunities, and stimulate economic growth.

Keywords: Economic diversification; business climate; panel; financial liberalization; trade liberalization.

JEL Classification Codes: M21, C40, O21, Y10

[1] **المؤلف المرسل:** رندي يمينة ، **الإيميل: yamina.randi@univ-tissemsilt.dz**

randi yamina, yamina.randi@univ-tissemsilt.dz

1-المقدمة:

يعد التنويع الاقتصادي من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من قبل الدول الريعية والتي تعاني من اختلالات في اقتصادها، الناتج عن اعتمادها على مصدر وحيد لتمويل النشاط الاقتصادي، والتي تتأثر كثيرا بالصدمات النفطية، مما دفع صندوق النقد الدولي إلى إصدار توصيات تقضي بضرورة انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي وإنجاحها، من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأمر الذي سعت الدول النفطية بكافة الوسائل لتحقيقه، من أجل تمويل الميزانية العامة والتصدي للصدمات النفطية.

وسعيا للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات وجعل الاقتصاد في دول المغرب العربي أكثر تنوعا، وذلك من خلال تشجيع القطاع الفلاحي، والصناعي، والسياحي لتحقيق نموذج تنموي في ظل بيئة أعمال ملاءمة بدول المغرب العربي تبرز حتمية التحول نحو تحسين مناخ الأعمال من خلال التنويع الاقتصادي ومواجه التحديات الاقتصادية الراهنة.

1.1 إشكالية الدراسة:

ما مدى تأثير التنويع الاقتصادي على تحسين مناخ الأعمال في دول المغرب العربي؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل مناخ الاعمال الملائم له أثر إيجابي يساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي في دول المغرب العربي؟
- هل يؤثر التنويع الاقتصادي في دول المغرب العربي على مدى ملاءمة وتهيئة بيئة الأعمال؟

2.1 فرضيات الدراسة:

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الفرضيات التالية:

- التنويع الاقتصادي له أثر إيجابي في تحسين مناخ الأعمال من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي.
- هناك أثر إيجابي للتنويع الاقتصادي في دول المغرب العربي على ملاءمة مناخ أعمالها.

3.1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للوصول إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- إبراز حتمية التنويع الاقتصادي ودوره في تحسين مناخ الأعمال في دول المغرب العربي.

- البحث عن وجود علاقة ايجابية بين مشروع التنويع الاقتصادي ومناخ الأعمال في دول المغرب العربي.
- الوقوف على مناخ الأعمال في دول المغرب العربي والمقومات الخاصة به والعمل على تطويرها.

4.1 أدبيات الدراسة:

أهم الدراسات السابقة لموضوع دراستنا نذكر ما يلي:

دراسة Mohamed Chemingui et al 2013

"Private Sector Development and Economic Diversification in the GCC Countries: the Case of Qatar "

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تقييم تفصيلي للمتغيرات الحاصلة في مستوى التنويع الاقتصادي بقطر خلال العقدين الماضيين، بتحليل التغيرات الحاصلة في التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، كما تم تقييم مؤشرات التنويع الاقتصادي وتحديد عوامل نجاح سياستها الاقتصادية، حيث تم مقارنة الأداء الاقتصادي القطري بمجموعة من الدول الخليجية.

فأظهرت النتائج أن قطر لها أداء أفضل من الكويت من حيث التنويع الاقتصادي، وأداء كان متواضع مقارنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وهناك أسباب عديدة تفسر هذا الأداء وأهمها هو ضعف مساهمة القطاع الخاص.

Ilham Haouas, Almas Heshmati 2014

Can the UAE Avoid the Oil Curse by Economic Diversification ?

عبارة عن ورقة بحثية تأخذ نظرة معمقة في اقتصاد دولة الإمارات المتحدة العربية باعتبارها من الدول الريعية، فحاولت الدراسة معرفة قدرة هذه الدولة في تجنب لعنة النفط في تحقيق التنويع الاقتصادي، عن طريق القيام بدراسة قياسية واسقاطها على أرض الواقع من 1970 إلى 2010.

ومن النتائج المتواصل اليها انخفاض مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بالإضافة إلى العوائد السلبية للاستثمار.

دراسة Musthtaq Ahmed Malik & Tariq Mossood2020

An Analysis of Economic Diversification of Middle Eastern Countries

عبارة عن ورقة بحثية أشارت إلى ضرورة العمل على تحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال تطوير القطاعات المتنوعة التي تقدم قيمة مضافة في الاقتصاد، كما حاولت الدراسة تسليط الضوء على نمط التنويع الاقتصادي في دول الشرق الأوسط خلال الفترة 1970 إلى 2016.

توصلت الدراسة إلى أن بلدان الشرق الأوسط تشهد تنويعا اقتصاديا، من حيث كل من معيار المساهمة القطاعية في مجموع القيمة المضافة ومعيار المساهمة القطاعية في مجموع التوظيف بسرعة معتدلة.

دراسة صحراوي جمال الدين، عدوكة لخضر 2021، بعنوان: **"التنويع الاقتصادي وآلياته في ظل إصلاح بيئة الأعمال الحالية للاقتصاد الجزائري دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المتزامن لجوهانسن"**.

حاولت هذه الورقة البحثية التطرق إلى سبل تبني استراتيجية اقتصادية للدولة الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي وكيف أن الريع هو السبب في تأثير وتيرة وسرعة الإصلاحات التي أطلقتها الحكومة الجزائرية بغية تحسين بيئة الأعمال.

وأشارت نتائج الدراسة المتوصل إليها أن الإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة في الاستثمار المحلي والإصلاحات الهيكلية والمتمثلة بالائتمان المقدم للقطاع الخاص، وكذا الإصلاحات المؤسساتية والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير إيجابي على التنويع الاقتصادي في المدى القصير والطويل، بينما التضخم له أثر سلبي.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو تحليل مناخ الأعمال في الجزائر ومدى تنويع الاقتصادي في مختلف الجوانب خلال الفترة (2000-2021) والجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لرفع وتعزيز الاقتصاد الوطني، وسبل تفعيل التنويع الاقتصادي كدعامة رئيسية بغرض تحسين بيئة الأعمال.

2. الجانب النظري للدراسة:

1.2 تعريف التنويع الاقتصادي: التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسب المخاطر الاقتصادية ورفع القيم المضافة، وتحسين مستوى الدخل وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات، أسواق متنوعة، جديدة عوض الاعتماد على سوق، قطاع أو منتوج واحد بمعنى آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية.(سويح و بن طبيرش، 2011، صفحة 218)

يقصد بالتنويع الاقتصادي "تنويع الصادرات" وهو السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب سعرها وكمياتها. (Hvidt, 2013, p. 04)

ومن خلال التعاريف يمكن القول أن التنويع الاقتصادي هو سياسة تهدف إلى التقليل من المخاطر، وعدم الاعتماد على مورد واحد والتوجه نحو تنويع الاقتصاد وخلق منتجات جديد وأسواق مختلفة.

2.2 محددات التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي له دور كبير في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، لذا سنقوم بعرض محددات التنويع الاقتصادي على النحو التالي:

- **القطاع الخاص:** يمكن للقطاع الخاص أن يؤدي دورا هام في تعزيز التنويع الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال القيادة والابتكار في النشاط الاقتصادي والقطاعات غير المستغلة، على سبيل المثال القيام بالاستثمار في البحث وتطوير أنشطة جديدة. (OECD/United Nations, 2011, pp. 15-16)

- **الدعم وتحفيز الابتكار:** وفقا لصندوق النقد الدولي: "إن استمرار توفير وظائف بالقطاع العام يخفض من سعي المواطنين وراء ريادة الأعمال في القطاع الخاص"، لذلك على الحكومة أن تسعى جاهدة في منح التحفيزات لجذب الاستثمارات في القطاع الخاص، بالإضافة إلى الاستثمار في التعليم بتكوين وتأهيل المورد البشري وإعطاء أهمية للبحث والتطوير، لأن ذلك يضمن تحقيق منافع اقتصادية والاجتماعية. (بن حدو، 2021، الصفحات 09-11)

- **العوامل الإقليمية:** التكامل الاقتصادي الإقليمي هو استراتيجية هامة لتسهيل التبادل التجاري، وهذا يشمل اصلاح أنظمة الجمارك وجعلها سهلة بالنسبة لرجال الأعمال، وهذه التدابير تعزز من مناخ الأعمال من خلال خلق أسواق مشتركة وتوفير إطار لتنسيق الإدارة الإقليمية للبنى التحتية كممرات لنقل الطاقة والموارد الطبيعية. (OECD/United Nations, 2011, p. 19)

- **التنويع في الاستثمارات:** يعتبر من المحددات الحاسمة لعملية التنويع الاقتصادي، فهو يساهم بدرجة كبير في رفع معدلات النمو الاقتصادي، بحيث أن ارتفاع نسبة الاستثمارات تترجم دائما إلى زيادة تنويع القدرة الإنتاجية مما يؤدي إلى تنويع اقتصاد البلد ككل. (بن حدو ، 2021، الصفحات 10-11)

3.2 قياس درجة التنويع الاقتصادي في دول المغرب العربي حسب مؤشر هيرفندل-هيرشمان:

يستخدم للتعبير عن خاصية التنوع إذ يعتبر الأكثر شيوعا، حيث يعتمد هذا الأخير على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي، وقد صمم هذا المعامل لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، ويعطى بالعلاقة التالية:(بن قدور و مدياني، 2017، صفحة 119)

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

x_i: القيمة المضافة في القطاع (كقيمة من الناتج المحلي الإجمالي) i

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB .

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

تتراوح قيمة المؤشر بين ($0 \leq H.H \leq 1$) فإذا كانت قيمته صفرا يعني تنويع تام في الاقتصاد، وإذا كان قيمته تقترب من الواحد أو تساويه فهذا يعني تركيز النشاط في قطاع واحد.

4.2 نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم 1.2: نمثل نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي.

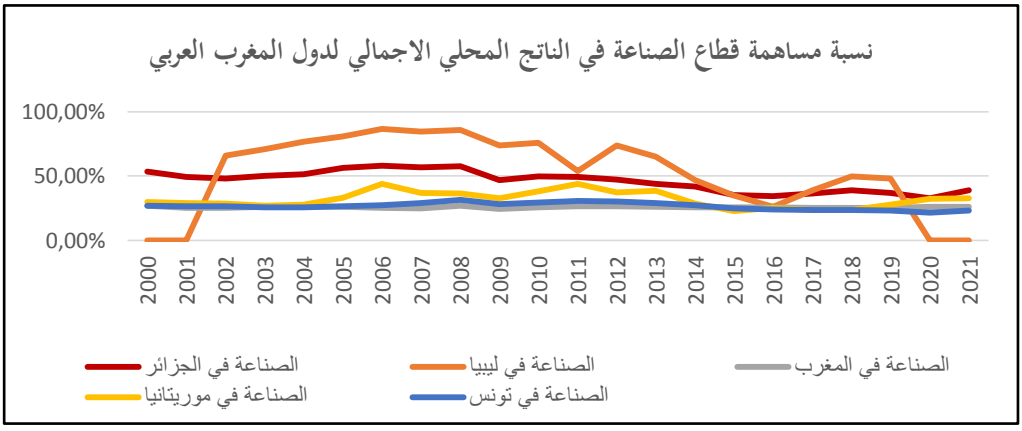

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يوضح لنا الشكل أعلاه أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي، حيث حققت ليبيا أعلى قيم لها مقارنة بالدول محل الدراسة خلال الفترة 2002 إلى غاية 2019 قدرت بـ65.83% و48.30% على التوالي، كما بلغت أعلى قيمة لها سنة

2006 نسبة 86.67%، يرجع هذا إلى اعتمادها على النفط في اقتصادها إلى جانب الصناعات الكيميائي، تأتي الجزائر بعد ليبيا حققت أعلى قيمة لها سنة 2006 بقيمة 58.13% لتنخفض مجددا لتصل إلى 38.92% سنة 2021، يرجع نتيجة اعتمادها على تصدير النفط والغاز والصناعات البيترو كيماوية التي تمثل 70% من صادرات البلاد، بينما موريتانيا حققت أعلى قيمة لها سنة 2006 بقيمة 43.87% لتنخفض إلى قيمة 32.90% سنة 2021، ونلاحظ تقارب نسب المساهمات لدولتي تونس والمغرب إذ بلغت قيمة 23.12% و26.08% على التوالي، كما نلاحظ تشابه الاقتصاد التونسي في بنيته الاقتصاد المغربي بعض الشيء، إلى أن تونس تعتمد أكثر على الصناعة فيما يعتمد الاقتصاد المغربي أكثر على قطاع الفلاحة.

الشكل رقم 2.2: نمثل نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي.

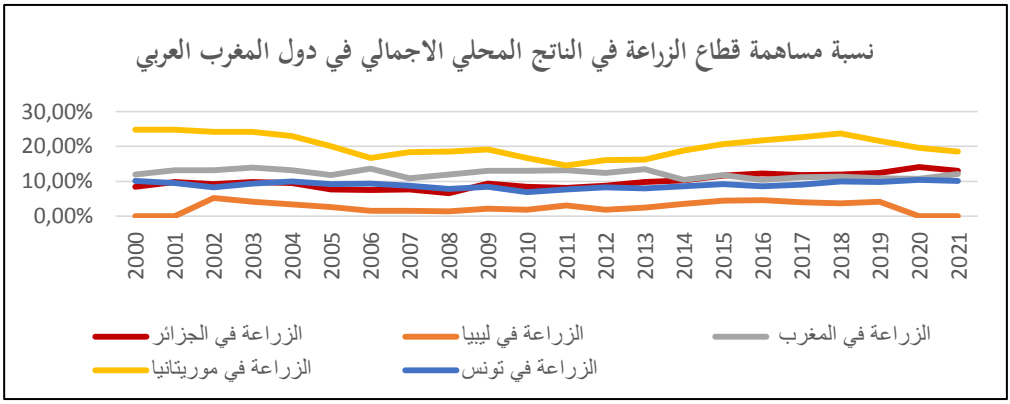

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي شهد تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، اذ بلغت اعلى قيمة لها لسنة 2021 حيث قدرت بحوالي 13.03%، إذ يرجع هذا الارتفاع إلى الاهتمام الدولة الجزائرية المتزايد بالقطاع الفلاحي بغرض تحقيق التنويع الاقتصادي غير أنه لم يتجاوز 13.03% رغم الإمكانات التي تزخر بها الجزائر، كما نلاحظ تقارب المساهمات لكل من تونس والمغرب مع الجزائر اذ بلغت اعلى قيمة 10.14% سنة 2020ونسبة 13.92% لسنة 2003 على التوالي، وتشكل زيت الزيتون أهم صادرات تونس الفلاحية تليها الصادرات من التمور التي تمثل ثاني الصادرات الفلاحية، حيث يشبه الاقتصاد التونسي الاقتصاد المغربي بعض الشيء أما بالنسبة ليبيا فقد حققت نسب منخفضة خلال فترة الدراسة نتيجة لمحدودية وصغر القطاع الزراعي فيها رغم أنها ثاني أكبر قطاع اقتصادي ليبي، أما بالنسبة لموريتانيا فقد حققت على النسب مقارنة بمختلف الدول محل الدراسة إذ بلغت أعلى قيمة لها سنة 24.83% سنة 2000 لتصل إلى قيمة

18.58% سنة 2021، وهذا راجع إلى تميز التربة الزراعية بخصوبتها وقدرتها الإنتاجية العالية، وكذا امتلاكها أراضي صالحة للزراعة تقدر بأكثر من 500 ألف هكتار.

الشكل رقم 3.2: نمثل نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في دول المغرب العربي.

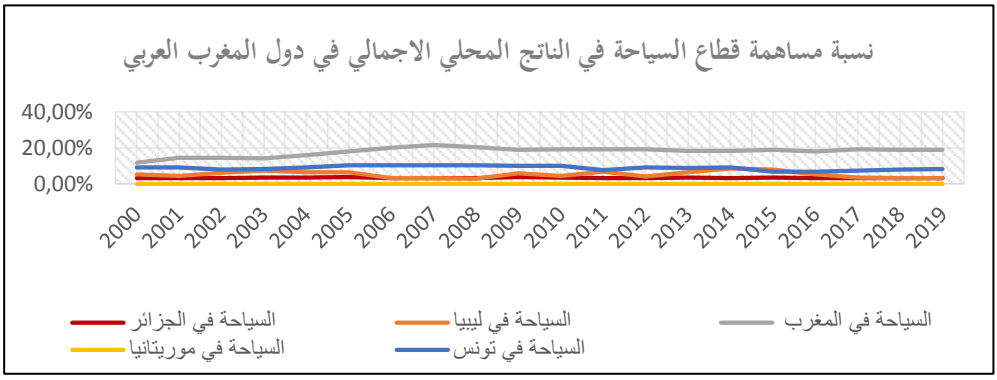

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المتاحة على الموقع

https://knoema.com/atlas تاريخ الاطلاع 2023/02/20 على الساعة 23:10

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المغربي العربي، تعرف تذبذب بين الارتفاع والانخفاض إذ احتلت دولة المغرب المرتبة الأول مقارنة بالدول محل الدراسة إذ بلغت أعلى قيمة لها سنة 2008 بنسبة 20.40% لتنخفض في سنة 2019 إلى 18.90%، نتيجة اعتمادها على السياحة الأجنبية، تليها دولة تونس عرفت هي الأخرى تذبذب طيلة فترة الدراسة اذ قدرت اعلى قيمة لها 10.47% سنة 2008 لتنخفض سنة 2019 لتصل إلى قيمة 8.28% ، وهذا راجع إلى تفشي فيروس كوفيد 19 الذي وقف كعائق مما تتسبب في انخفاض نسبة السياحة في تونس وفي العالم ككل، بينما دولة ليبيا لم تتجاوز نسبها 10% اذ بلغت فيها أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة فقطاع السياحة يشهد اهتماما ونموا خاصا في المدن الأثرية ومنطقة الجبل الأخضر والسياحة الصحراوية وغيرها، أما بالنسبة للجزائر فنسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي لم تتجاوز 3.66 % سنة 2009 لتصل إلى 3.5% سنة 2019 بسبب اعتمادها بشكل كبير على قطاع المحروقات، أما فيما يتعلق بدولة موريتانيا فاحتلت المرتبة الأخيرة مقارنة بعينة الدراسة، نتيجة عدم استقرارها السياسي، فهي تمتاز بتنويع ثرواتها المعدنية.

الجدول رقم 1.2: قيم مؤشر هيرفندال – هيرشمان للتنويع الاقتصادي في دول المغرب العربي

	ane/pay	DZA	LBY	MAR	MRT	TUN
H.H	2000	0,492864	//	0,083539	0,385163	0,041099
	2001	0,450548	//	0,075169	0,371113	0,02167
	2002	0,428502	0,582503	0,07019	0,350775	0,004747
	2003	0,463537	0,646666	0,098186	0,32222	0,004633
	2004	0,480972	0,718268	0,097209	0,314519	0,015883
	2005	0,527798	0,770493	0,060818	0,360695	0,017702
	2006	0,551093	0,836598	0,075794	0,473958	0,03407
	2007	0,528755	0,812574	0,008209	0,395635	0,057299
	2008	0,53182	0,82507	0,066519	0,38944	0,093659
	2009	0,406699	0,658105	0,042165	0,339034	00,041667
	2010	0,438846	0,678188	0,065081	0,387484	0,034681
	2011	0,421902	0,419604	0,082915	0,44555	0,067639
	2012	0,404339	0,651135	0,065468	0,341107	0,073158
	2013	0,367118	0,528145	0,086413	0,363581	0,044287
	2014	0,341073	0,272804	0,018826	0,230877	0,017014
	2015	0,251052	0,0737	0,043044	0,170852	0,0187
	2016	0,243485	0,09057	0,012271	0,235244	0,05555
	2017	0,270051	0,127934	0,017224	0,231123	0,05839
	2018	0,31505	0,318246	0,017669	0,252283	0,04148
	2019	0,288059	0,346563	0,007212	0,286778	0,05123
	2020	0,250749	//	0,043012	0,333821	0,04951
	2021	0,339314	//	0,094731	0,331521	0,00159

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي المتاحة على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator تاريخ الاطلاع 2023/02/25 على الساعة 22:30

لتقييم مستوى التنويع الاقتصادي الحاصل في دول المغرب العربي تم حساب مؤشر هيرفندال-هيرشمان لكل دولة على حدى ولكل سنة من سنوات الدراسة لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي متمثلة في قطاع الزراعة

والصناعة والسياحة، نحصل على 105 مشاهدة إذ أن: 5دول × 21 سنة= 105 مشاهدة أي 105 قيمة للمؤشر.

يبين الجدول أعلاه أن قيم مؤشر التنويع (H.H) لدولة الجزائر وموريتانيا تتراوح ما بين 0.3-0.5 ما يدل على وجود سياسة التنويع الاقتصادي متوسطة إلى ضعيفة نوعا ما، كما نلاحظ تراجع ملحوظ لقيم المؤشر في السنوات الأخير مما يعني أن كلا الدولتين تبذل مجهودات من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي نتيجة للصدمات التي تعرض لها قطاع المحروقات في الجزائر لسنتي 2014 و2020 مما ساهم في انخفاض صادرات البترول، بينما نلاحظ اقتراب قيم المؤشر من الصفر لكل من دولتي تونس والمغرب دلالة على تطبيق الدولتين سياسات التنويع وهذا ما يوضحه الشكل أدناه وأن قيمة المؤشر تراوحت ما بين 0.01-0.1 طيلة فترة الدراسة، كما نلاحظ أن دولة ليبيا درجة التنويع لديها عرفت ارتفاع كبير في الفترة الممتدة بين 2002-2010 حيث بلغت قيمة المؤشر اعلى قيمة له 0.83 وهذا يعكس عدم وجود سياسة التنويع لتنخفض قيمة المؤشر في السنوات الأخير وبالتحديد سنة 2015 و2016 قدرت قيمة المؤشر ب0.07- 0.09 على التوالي، وهذا يعكس الجهود المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

الشكل رقم 4.2: قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنويع الاقتصادي في دول المغرب العربي.

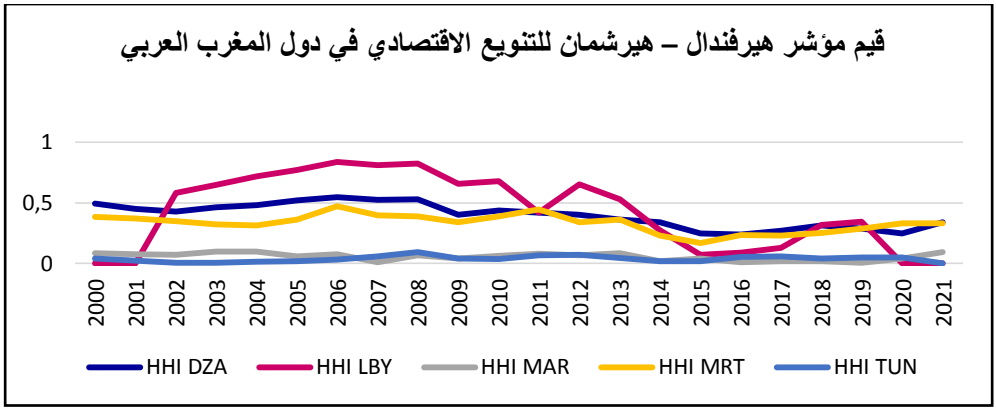

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج مؤشر هيرفندال-هيرشمان

5.2 تعريف مناخ الأعمال:

هو مجمل الظروف والأوضاع السياسية والأمنية، الاقتصادية والاجتماعية، القانونية الإدارية، والمؤسساتية السائدة في بلد ما، والتي على نجاح المشروع الاستثماري وتتفاعل فيما بينها لتوليد أوضاع جديدة يمكن أن تساعد على جذب الاستثمارات أو تؤدي إلى تنفيره.(بكاري و مغراوي، 2021، صفحة 07)

كما يعرف البنك الدولي مناخ الأعمال بأنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقه منتجة وخلق فرص العمل، ويعتبر لتوسع السياسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الأعمال من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق امام المنافسة. (بن قدور و السبتي، 2019، صفحة 54)

من خلال التعاريف السابقة فمناخ الأعمال هو مجمل العوامل الاقتصادي والظروف السياسية والقانونية والاجتماعية التي تتفاعل فيما بينها، وتؤثر وتتأثر بطريقة مباشرة أو غير مباشر على بيئة الأعمال شاملة قرارات المستثمرين المحليين والأجانب.

6.2 مقومات مناخ الأعمال:

تساعد عملية تحليل مناخ الأعمال المؤسسات والهيئات العامة على تقييم درجة استدامة الاستثمارات، والقضاء على القيود وتشجيع الاستثمارات وتحديد ما إذا كان هناك فرص متوفرة للاستثمارات المحلية والأجنبية:

- **النظام السياسي والاستقرار الأمني:** نظرا لتأثر النشاط الاقتصادي بالوضع السياسي للدولة، فإن عدم استقرار الحكم يتبعه عدم استقرار السياسة الاقتصادية، الشيء الذي يجعل المستثمر غير مطمئن إلى مستقبل استثماراته، كما يرتبط الاستقرار السياسي بالاستقرار الأمني، حيث أن هذا الأخير يوفر الظروف المناسبة للأول من جهة، ويحمي الأفراد والممتلكات من الفوضى والجريمة من جهة أخرى، ولهذا فكلما تميز النظام السياسي بالوضوح والشفافية في تسيير الشؤون الاقتصادية، وكذا بالحرية والديمقراطية في الجانب السياسي مع الاستقرار الأمني، يساهم هذا في تحسين مناخ الأعمال ويكون جاذبا لرجال الأعمال والمستثمرين.(علواني و قباني ، 2020، صفحة 109)

بمفهوم اخر فإن جاذبية الاستثمار تقل عندما تتضارب المصالح بين المستثمر والبلد المضيف، ناهيك عن عدم كفاية الضمانات لحماية المستثمر وعدم توفر الاستقرار السياسي والأمني على حد سواء، بينما تزداد جاذبية الاستثمار عند كفاية الضمانات المقدمة والحوافز من إعفاءات ضريبية وجمركية.

- **التشريعات وقوانين الاستثمار:** يعتبر الوضع التشريعي شرطا ضروريا لأي استثمار محلي أو أجنبي، فالمستثمر الأجنبي يوليها اهتماما كبيرا قبل اتخاذ أي قرار استثماري، كونه العامل الذي يحكم وينظم العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة التي يستثمر فيها، والاستقرار القانوني يتطلب وضوحا في النظم القانونية والتشريعات الأمر الذي يشير إلى فاعلية القانون ومدى توافر نظام قانوني فعال وعادل وسلطة تنفيذية محايدة.(زغبة ، 2012، صفحة 207)

إن سن قوانين وتشريعات جذابة للاستثمار يتطلب وجو قانون استثماري موحد يتسم بالوضوح والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وهذا ما يجعل بيئة الأعمال أكثر استقطابا للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، وتقديم تحفيزات جبائية وضمانات كافية لحماية المستثمر تعد من بين أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي.

- **البنى التحتية:** تعد البنية التحتية شرط ضروري ولكنه غير كاف للنمو، وتعتمد على مدى مساهمتها في نمو صناعة معية على خصائص محددة وبيئة الأعمال التي تتواجد بها، فضلا عن أنها إذا كانت دون المستوى فإنها تنعكس سلبا على الاستثمارات الأخرى، ومن ثم تقييد النمو الاقتصادي.(مطر، 2022، صفحة 106)

يمكن القول أن ضعف البنى التحتية لديه انعكاسات سلبية على جذب الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها، في حين أن عدم توافر البنى التحتية يقف عائق في وجه المستثمرين الأجانب وذلك بسبب ارتفاع تكلفة الاستثمار في البلد المضيف.

7.2 تحليل مناخ الأعمال لدول المغرب العربي:

يوضح الجدول درجات الحرية لدول المغرب العربي ومكوناته الفرعية لسنة 2021.

الجدول رقم 2.2: مؤشر الحرية الاقتصادية لدول المغرب العربي لسنة 2021.

WEBNAME	Algeria	Libya	Mauritania	Morocco	Tunisia
الترتيب العالمي World Rank	167	N/A	119	97	128
الترتيب الإقليمي Region Rank	13	N/A	20	6	10
درجة 2021 Score	45,8	N/A	55,3	59,2	54,2
حقوق الملكية Property Rights	27,9	N/A	36,9	57,8	60,9
الفعالية القضائية Judical Effectiveness	29,7	N/A	29,9	32,7	49,5
نزاهة الحكومة Government Integrity	30,1	N/A	23,5	41,0	47,3
العبء الضريبي Tax Burden	67,2	N/A	75,2	68,2	75,2
الإنفاق الحكومي Gov't Spending	57,1	N/A	89,4	69,8	67,0
الشفافية المالية Fiscal Health	38,6	N/A	92,9	46,0	20,8
حرية الأعمال Business Freedom	50,0	N/A	35,7	64,8	57,7
الحرية النقدية Monetary Freedom	80,1	N/A	80,3	80,0	74,4
حرية التجارة Trade Freedom	57,4	N/A	60,6	68,6	66,2
حرية الاستثمار Investment Freedom	30	N/A	50	65	45
الحرية المالية Financial Freedom	30	N/A	40	70	30

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المتاحة على الموقع:

https://www.heritage.org/index/explore تاريخ الاطلاع 2023/03/15 على الساعة21:10

يعرض الجدول أعلاه تطور معدل الحرية الاقتصادية لدول المغرب العربي، ويظهر الجدول أن دولة المغرب تحتل المرتبة 97 عالميا والمرتبة 6 إقليميا بدرجة حرية تقدر بـ 59.2 تليها موريتانيا وتونس بدرجة حرية 55.3 و54.2 على التوالي، بينما احتلت الجزائر المرتبة 167 عالميا و13 إقليميا بدرجة حرية 45.8، مما يعني أن قيمة مؤشر الحرية بالنسبة لدول محل الدراسة منخفض مقارنة بالدول المتقدمة وبعض الدول العربية.

3- مناهج البحث وأدواته وإجراءاته:

1.3 العينة ومصادر البيانات:

- **العينة:** شملت عينة الدراسة مجموعة الدول المغاربية المتمثلة في الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا ممثلة كما يلي:

الجدول رقم 1.3: مجموعة دول الدراسة

الرقم	البلد	الرمز
1	الجزائر	Alg(dz)
2	المغرب	mar
3	تونس	Tun
4	ليبيا	Lib
5	موريتانيا	Mrt

أما سبب اختيار العينة كونها دول افريقية وعربية في آن واحد، فهي تعتبر امتداد للحدود الجزائرية شرقا، غربا وجنوبا بالإضافة إلى أنها ذات طابع اقتصادي واحد نوعا ما فيما يتعلق بالإنتاج، الاستهلاك، الاستيراد والتصدير. كما أن هذه الدول تعتبر من أهم الشركاء التجاريين للجزائر.

بالنسبة لفترة الدراسة فكانت من الفترة 2000 إلى الفترة 2021. حيث يعود سبب اختيار فترة الدراسة لتجنب الانقطاع الهيكلي في البيانات وذلك لعدم توفر بعض دول عينة الدراسة على بيانات مؤشراتها الاقتصادية للفترة ما قبل سنة 2000.

2.3 مصادر البيانات: تم تجميع بيانات الدراسة من بيانات البنك الدولي Bank mondiale من خلال ما يلي:

المتغيرات	رمز المتغير	وصف المتغيرات	مصادر البيانات
النمو الاقتصادي	GDP	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	البنك الدولي
الاستثمار الأجنبي	FDI	معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي	البنك الدولي

المباشر		الإجمالي (%)	
الانفتاح التجاري	OPEN	الصادرات+ الواردات ÷ الناتج المحلي الإجمالي (%)	البنك الدولي
الانفتاح المالي	OPF	نسبة الائتمان المحلي من القطاع الخاص المقدم من إجمالي الناتج المحلي (%)	البنك الدولي

المصدر: من اعداد الباحثين.

3.3. تتكون منهجية الدراسة من:

تعتبر منهجية نماذج متجهات الانحدار الذاتي VAR باستخدام معطيات بانل PANEL، والمتبعة في هذه الدراسة من أهم الطرق القياسية المستعملة حديثا في تحديد طبيعة العلاقة والتقاط الأثر الديناميكي بين عدة متغيرات اقتصادية دون فرض أي قيود على نموذج الدراسة مقارنة بالنماذج القياسية الأخرى كالنماذج الهيكلية والمعادلات الآنية. بالإضافة إلى مساهمتها في تحديد دوال الاستجابة لمتغيرات الدراسة.

أهم الأدبيات الاقتصادية التي تناولت نماذج متجهات الانحدار الذاتي باستخدام معطيات بان نذكر منها أعمال Sims سنة 1980 وHoltzeakin سنة 1988، نذكر كذلك أبحاث DiMauro، Pesaran وSmithسنة 2007. كذلك Carstensen، Canova وCiccarelli سنة 2009بالاضافة إلى Lane وBenetrix سنة 2010 اللذين استخدما نماذج VAR على معطيات PANEL من أجل تحليل أثر الصدمات على النفقات الحكومية.

4.3 إجراءات البحث؛

استنادا لأبحاث Canova وCiccarelli سنة 2013 فان تقدير نموذج PVAR يقوم على نفس المبادئ التي تستند عليها نماذج VAR العادية للسلاسل الزمنية لكنها أقوى منها في تفسير الظواهر الاقتصادية باعتبار زيادة عدد درجات الحرية لتقدير معالم النموذج.

قبل تقدير نماذج PVAR لابد من توفر بعض الشروط:

1-التأكد من مدى تجانس معطيات بان، أي هل يصح تجميع المعطيات لكل متغير في حزمة واحدة تشمل عدة دول، أو يتم تقدير نموذج خاص بكل دولة.

2-استقراريه متغيرات الدراسة اعتمادا على مختلف اختبارات الجيل الأول والجيل الثاني التي سبق التطرق إليها مثل اختبار Fisher-Adf، Shin، Hadri، LLc.،

3-اختبار وجود أو عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة.

4-تحديد درجة الإبطاء المثلى التي تعطي القيم الدنيا لمعياري Akaike وSchawrz.

5-تقدير نموذج PVAR ثم التأكد من مدى ملائمته.

5.3 متغيرات الدراسة:

تم تحديد متغيرات الدراسة بناء على الأدبيات السابقة، وفيما يلي سيتم عرض شرح مبسط لمتغيرات الدراسة المستخدمة بالنموذج القياسي:

- **الناتج المحلي الحقيقي Pib:** هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية يستخدم لقياس تطور الوضع الاقتصادي لأي دولة، أما فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي فقد استخدم هذا المؤشر في العديد من الدراسات السابقة أمثالINGER JOHANNE PETTERSEN (2010)، AKRAM ESANOV(2012).

- **التحرير التجاري ouv:** وهو يعبر عن إجمالي مجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي، ورد في العديد من الدراسات السابقة مثل: IYOBOYI & OLARINDE(2016)، YUTAKA & AKIO (2016)، ELHANNANI et al(2018)، باعتباره أحد العوامل المحفزة للتنويع الاقتصادي من خلال تشجيع الصناعات المحلية ودفعها للتصدير بغرض تعزيز التجارة الخارجية.

- **التحرير المالي fin**: ويقصد به تخفيف القيود الحكومية على حركة رؤوس الأموال، أما فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي فقد استخدم هذا المؤشر في العديد من الدراسات السابقة كأحد محددات التنويع الاقتصادي أمثال SIKLE BUMANN at. All (2013).

- **الاستثمار الأجنبي المباشر Fdi:** من العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أنه يعمل على نشر الخبرات والتكنولوجيا، أما فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي فقد استخدم هذا المؤشر في العديد من الدراسات السابقة كأحد محددات التنويع الاقتصادي أمثال ZENASNI & BENHABIB (2013)، BEDASSA & ELIAS K (2013)، KEUN JUNG et al(2015).

- **مؤشر التنويع الاقتصادي H.H:** يطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي.

من خلال اختبارات الاستقرارية نستنتج أن جميع السلاسل غير مستقرة لمجموع أفراد بانل لكنها متكاملة من الدرجة الأولى. حيث تطابقت جميع الاختبارات بالنسبة لجميع السلاسل فيما يتعلق بعدم استقرارية السلاسل في المستوى، هذا ما يوافق النظرية الاقتصادية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية تكون مستقرة بعد اجراء الفروق الأولى، ما يشير الى امكانية وجود تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة.

6.3 أدوات التحليل

- **دراسة علاقة التكامل المتزامن:** بعد التأكد من درجة تكامل مختلف متغيرات الدراسة، حيث كانت كلها متكاملة من الدرجة الأولى، مما يقودنا الى توقع احتمال وجود علاقة متوازنة

طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. يهدف اختبار **Pedroni** وKao الى كشف وجود علاقة تكامل متزامن من عدمه من خلال اختبار جذر الوحدة للبواقي المقدرة، والجدول أسفله يلخص أهم النتائج:

الجدول رقم 2.3: نتائج اختبار علاقة التكامل المتزامن ل **Pedroni** وKao

	اختبار Pedroni			اختبار kao
	الإحصائية			**الإحصائية**
داخل الأفراد Whithin dim	النموذج الثالث	النموذج الثاني	النموذج الأول	
إحصائية V	-0,24214**(0,2877)**	0,560016 **(0,2877)**	0,428346 **(0,3342)**	
إحصائية RHO	0,264554 **(0,6042)**	0,908357**(0,8182)**	-2,203557**(0,0138)**	
إحصائية PP	-1,942589**(0,0260)**	-1,792172**(0,0366)**	-6,030672**(0,000)**	
إحصائية ADF	-0,775129**(0,2251)**	-0,420170**(0,3372)**	-0,977560**(0,1641)**	0,062462 **(0,4751)**
بين الأفراد between dim	**اختبار Pedroni**			
إحصائية RHO	0,704675**(0,7595)**	1,227628**(0,8902)**	0,188867**(0,5749)**	
إحصائية PP	3,200959**(0,0007)**	3,773486**(0,0001)**	-3,162116**(0,0008)**	
إحصائية ADF	0,229846**(0,4091)**	1,015257**(0,1550)**	-0,859301**(0,1951)**	

() القيمة بين قوسين تشير الى احتمالية القيم الحرجة

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على نتائج **Eviews 10**

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نستنتج غياب علاقة تكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة المتكاملة من الدرجة الأولى والمتمثلة في الناتج المحلي الحقيقي، التحرير التجاري والمالي والاستثمار الأجنبي المباشر هذا ما نلاحظه من خلال احصائية V،RHO و إحصائية ADF والتي تم فيها قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة في البعد داخل الأفراد. ونفس الشيء بالنسبة للبعد بين الأفراد أين تم قبول الفرضية الصفرية لجميع الاحصائيات المستعملة في اختبار **Pedroni.**

- **تحديد درجة التأخيرات المثلى للنموذج:** يعتبر تحديد درجة التأخير لمتغيرات الدراسة من أهم خطوات بناء نموذج قياسي واقتصادي، ففي الجدول أسفله أعطت الدرجة أدنى قيم لمعيار

AIC، **SC** و**HQ**. مما يمكننا من استنتاج ان درجة التأخير المثلى تتمثل في فترة تأخير واحدة حسب الملحق رقم 01.

7.3 الأدوات الإحصائية

- **تقدير النموذج:** بعد دراسة استقرارية متغيرات الدراسة، التي كانت كلها متكاملة من الدرجة الأولى أي أنها مستقرة من الدرجة الأولى. وبعد تأكدنا من غياب علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة وتحديد درجة الإبطاء المثلى التي كانت عبارة عن درجة تأخير واحدة، في هذه الحالة تصبح نماذج متجهات الانحدار الذاتي على معطيات بانل PVAR من أنسب النماذج لتقدير نموذج الدراسة.

لهذا سوف يكون النموذج المقدر من الشكل:

$$y_{it} = \beta_0^1 + \beta_{11} y_{it-1} + \beta_{12} x_{1it-1} + \beta_{13} x_{2it-1} + \beta_{14} x_{3it-1} + \beta_{15} x_{4it-1} + u_{1i} + v_{1t} + \varepsilon_{1it}$$

$$x_{1it} = \beta_0^2 + \beta_{21} y_{it-1} + \beta_{22} x_{1it-1} + \beta_{23} x_{2it-1} + \beta_{24} x_{3it-1} + \beta_{25} x_{4it-1} + u_{2i} + v_{2t} + \varepsilon_{2it}$$

$$x_{2it} = \beta_0^3 + \beta_{31} y_{it-1} + \beta_{32} x_{1it-1} + \beta_{33} x_{2it-1} + \beta_{34} x_{3it-1} + \beta_{35} x_{4it-1} + u_{3i} + v_{3t} + \varepsilon_{3it}$$

$$x_{3it} = \beta_0^4 + \beta_{41} y_{it-1} + \beta_{42} x_{1it-1} + \beta_{43} x_{2it-1} + \beta_{44} x_{3it-1} + \beta_{45} x_{4it-1} + u_{4i} + v_{4t} + \varepsilon_{4it}$$

$$x_{4it} = \beta_0^5 + \beta_{51} y_{it-1} + \beta_{52} x_{1it-1} + \beta_{53} x_{2it-1} + \beta_{54} x_{3it-1} + \beta_{55} x_{4it-1} + u_{5i} + v_{5t} + \varepsilon_{5it}$$

مع الأخذ بعين الاعتبار أن، $i = 1 \dots 5$ ، $t = 21$ ، u_{ji}: الأثر الخاص بكل دولة، v_{jt} : الأثر الزمني و ε_{jit} : حد الخطأ العشوائي مع العلم أن : $j = 1 \dots 5$.

أعطت نتائج التقدير الممثلة في الملحق رقم 02.

$$PIB = 0.97*PIB_{(t-1)} + 1.65*OUV_{(t-1)} + 1.73*FIN_{(t-1)} + 0.45*FDI_{(t-1)} + 1.36*H.H + 1.36$$

(0.000) (0.0183) (0.205) (0.454) (0.04) (0.08)

n: 102, R^2 =0.95

8.3 التفسير الإحصائي للنموذج:

R^2=0.95 من الناحية الإحصائية نلاحظ القوة التفسيرية الجيدة للنموذج، وهذا ما يفسره معامل التحديد والذي بلغت قيمته 95%، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة (الانفتاح التجاريOUV ، التحرير الماليFIN ، الاستثمار الأجنبي FDI) تشرح 95% من الناتج المحلي الإجمالي (Pib) ، بينما05% المتبقية تفسرها متغيرات أخرى، في حين نلاحظ أن كل من التحرير المالي FIN، الاستثمار الأجنبي FDI ليس لديهم دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 % بأثر ضعيف لا يتعدى 0.4 %، بينما الانفتاح التجاري$OUV < 5\%$ ، $Pib < 5\%$، $H.H < 5\%$ ذات دلالة إحصائية.

- التفسير الاقتصادي:

تؤكد النتائج أن معاملات النموذج تمثل الواقع الاقتصادي، أي زيادة في Pib_{t-1} بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في قيمة Pib في اللحظة t بنسبة 0.97%، كما أن زيادة OUV_{t-1} بمقدار وحدة واحدة ب1% يؤدي إلى زيادة في قيمة Pib في اللحظة t بنسبة 1.65%، ما يدل على الدور الذي يلعبه الانفتاح التجاري على الخارج إذ يساهم في عملية التنويع الاقتصادي مما يزيد في تهيئة بيئة أعمال ملاءمة، ما يعني وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الإجمالي، بينما زيادة (الإصلاحات الهيكلية) الائتمان المقدم للقطاع الخاص (FIN_{t-1}) بمقدار وحدة واحدة ب1% يؤدي إلى زيادة في قيمة Pib في اللحظة t بنسبة 1.73%، كونه غير معنوي وهذا ما يدل على غياب العلاقة بين القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي، فيمكن تفسير هذه النتيجة اقتصاديا أن نسبة كبيرة من القروض البنكية تواجه تعثرات بسبب فشل المشاريع الممولة أو القصور في دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى سيطرة القطاع العام علة معظم الأنشطة الاقتصادية والتجارية مما يستوجب توفير مناخ ملائم للاستثمار وتدعيم القطاع الخاص، كذلك الزيادة في الإصلاحات المؤسساتية (FDI_{t-1}) بمقدار وحدة واحدة ب1% يؤدي إلى زيادة في قيمة Pib في اللحظة t بنسبة 0.45%،كون FDI غير معنوي فأثره ضعيف جدا على مناخ الاعمال مما لا يساهم في تنويع الاقتصاد، لأن اغلب الاستثمارات الأجنبية في دول المغرب العربي متمركزة في قطاع المحروقات، وبالتالي فإن كل من التحرير التجاري والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر لديهم أثر إيجابي على مناخ لأعمال، كما نلاحظ أيضا أن معامل المتغير الصوري ($H.H_{t-1}$) والذي يمثل التنويع الاقتصادي يؤثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.36%، ويمكن أن يحقق التنويع الاقتصادي عبر عدة طرق، بما في ذلك الاستثمار في قطاعات جديدة ومتنوعة، وتشجيع التجارة الخارجية وتوسيع نطاق التصدير والاستيراد، ودعم الابتكار وتطوير التكنولوجيا، وتطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية والتمويل.

4- خلاصة:

باعتبار أن التنويع الاقتصادي هو السبيل الوحيد للخروج من تركيز الاقتصاد في قطاع واحد فهو يساهم في خلق مصادر تنوع الدخل القومي، ويساهم أيضا في تجنب الصدمات التي تمس الاقتصاد، بالإضافة إلى أن تأسيس مناخ ملائم للتنويع الاقتصادي يؤدي إلى خلق بيئة أعمال جيدة تساهم في تطوير الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى تعزيز التنويع

الاقتصادي الذي بدوره يعمل على خلق العديد من الفرص وتقليص الفجوات التي من شأنها امتصاص الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد فجأة، ولهذا يتوجب على دول المغرب العربي العمل على تدعيم الاستثمار الأجنبي وكذا القيام بالإصلاحات الهيكلية (الائتمان المقدم للقطاع الخاص) التي ترفع من قدراتها على التنويع الاقتصادي، ويتوجب على دول المغرب العربي العمل على تسهيل التحرير التجاري الذي لا يزال ضعيف والذي من شأنه أن يسمح بتهيئة مناخ أعمال جيد، وهذا ما تعكسه التقارير حول ترتيب دول المغرب العربي عالميا وفق مؤشر الحرية الاقتصادية.

1.4 النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أكدت الدراسة أن دول المغرب العربي تسعى جاهدة لتنويع اقتصاداتها وتحسين جاذبية الاستثمار من خلال تقديم الضمانات والحوافز كافية والإعفاء من الرسوم الجمركية وهو ما يجعل بيئة الأعمال أكثر ملاءمة في دول المغرب العربي، وعلى رأسها الجزائر من خلال سن قانون الاستثمار.

- بينت الدراسة أن البلدان المغاربية تتمتع بقيمة معتدلة لمؤشر التنويع (H.H) حيث بلغت قيمته بين 0,00159 و 0,339314 في سنة 2021، مما يشير إلى وجود سياسات تنويع اقتصادي جيدة ومهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل المخاطر الاقتصادية، مما يعني أن الدول التي شملتها الدراسة تحاول تنويع اقتصاداتها من خلال تنويع محفظة أصولها وقواعدها الإنتاجية، وتوجيه استثماراتها في مجالات متنوعة.

- أظهرت نتائج الدراسة أن معامل التحديد الذي وصل إلى 0.95 % بأن التنويع الاقتصادي له أثر إيجابي في تحسين مناخ الأعمال من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادي في دول المغرب العربي، إذ أن الزيادة في التنويع الاقتصادي من شأنها أن تزيد حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.97%، وهذا ما يثبت صحة الفرض الأول.
- أثبتت الدراسة وجود أثر إيجابي للتنويع الاقتصادي في دول المغرب العربي على ملاءمة مناخ أعمالها وتحسين جاذبية الاستثمار فيها، إذ أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي يرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 0.45%، والذي من شأنه العمل على استقطاب المستثمرين الأجانب وتشجيع الشباب الراغب في استثمار أموالهم في بيئة مناسبة

وخلق مناصب عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي، كما أن التحرير المالي والتجاري يمكن أن يساهم في الزيادة بمقدار 1.65% في الناتج المحلي الإجمالي وذلك عن طريق رفع التجارة الخارجية وزيادة في فرص التبادل التجاري والاستثمار، وهذا ما يثبت صحة الفرض الثانية.

- بينت الدراسة أن قطاع الصناعة يساهم بنسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن اتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي يؤدي إلى تعزيز مناخ الأعمال في المدل وحل الدراسة، حيث يمكن تقليل الاعتماد على قطاع واحد وزيادة الاستثمارات في مجالات أخرى مثل السياحة والخدمات والزراعة والتكنولوجيا والابتكار.
- نستنتج من خلال الدراسة أن الدول الأكثر تميزاً بالزراعة والإنتاج الفلاحي هي تونس والمغرب وموريتانيا، في حين أن ليبيا لديها مساهمة أقل في هذا القطاع، ويتوجب على الحكومة في دول المغرب العربي زيادة الاهتمام بالقطاع الفلاحي عبر التركيز على التحديث التكنولوجي والتدريب والتعليم في هذا القطاع، ويمكن للحكومة أن تعمل على دعم المزارعين وتطوير البنية التحتية لزيادة الإنتاجية والاستفادة القصوى من هذه الموارد الطبيعية الثمينة.

- نستنتج من الدراسة أن قطاع السياحة من بين القطاعات الهامة في الاقتصاد لدول المغرب العربي، حيث تشكل مصدر دخل مهم وتوفر فرص عمل للعديد من السكان إذ تراوحت أعلى قيم لها خلال سنة 2019 ما بين (3.5%-18.9%)، ومن أجل تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاقتصاد، تعمل الحكومات في هذه الدول على تطوير وتعزيز هذا القطاع بغرض تجنب الصدمات نتيجة اعتماد على قطاع واحد.

2.4 الاقتراحات:

في ظل النتائج المتوصل إليها تم تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة استغلال القطاعات التي تساهم بشكل كبير في التنويع الاقتصادي بالتركيز على قطاع الزراعة والتي من شأنها دفع عجلة التنمية الاقتصادية ويمثل هذا القطاع في المتوسط حوالي 15% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- الاعتماد على التقنيات الحديثة كاستخدام تكنولوجيا المعلومات في دعم قطاع السياحة التي لها دور فعال في تحقيق التنويع الاقتصادي، وخصوصا تشجيع

الابتكارات العلمية المطبقة في التنويع الاقتصادي والتي تعمل في نفس الوقت على توفير بيئة أعمال ملاءمة لجذب الاستثمارات بمختلف أنواعها.

- تشجيع القطاع الخاص وخلق المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي، من خلال الاستثمار في رؤوس الأموال مع تأكيد على تقديم كافة التسهيلات التي تساهم في ذلك.
- تعزيز الاستثمارات في البنى التحتية والعمل على تفعيل وتثمين دور البحث العلمي في عملية التنويع الاقتصادي، والعمل على الاستفادة من التجارب الدولية التي سبق لها وأن طبقت سياسة التنويع الاقتصادي.
- ضرورة تشجيع وترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى الشباب من خلال الاهتمام بالقطاع الخاص والاستثمار في البحث والتطوير وتوظيف الخبرات والمواهب المبدعة، وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لذلك.

5- المراجع:

المؤلفات:

Hvidt, M. (2013). Economic Diversification in GCC Countries, Past Records and Future Trends. *Kuwait Program onDevelopment, Govemance and Globalization in Gulf States*(N° 27), 04.

OECD/United Nations. (2011). *Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries pdf.*

الأطروحات:

أمنة بن حدو. أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية-دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وإدارة أعمال. عين تموشنت (الجزائر)، (14 جانفي, 2021).

المقالات:

أشواق بن قدور، و محمد مدياني. (01 سيبتمبر, 2017). التنويع الاقتصادي ومداخل تحسين أداء الاقتصاد الجزائري. *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01*(العدد 01).

أشواق بن قدور، و وسيلة السبتي. (2019). مناخ الأعمال وعلاقته بالنية المقاولاتية للطلبة بالجامعة الجزائرية. *مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 07*(العدد 11(مكرر)).

بجمال سويح، و عطاء الله بن طبيرش. (2011). تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات. *المجلة الجزائرية للمالية العامة*.

طلال زغبة . (2012). واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسييروالعلوم التجارية*(العدد 07).

عمر علواني، و فاطمة الزهراء قباني . (ماي, 2020). مناخ الأعمال في الجزائر الواقع والتحديات. *مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد الرابع*(العدد الثامن).

محمد أحمد مطر. (اكتوبر, 2022). تقييم دور الاستثمار في البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي في مصر من 2000-2020. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد الثالث والعشرون*(العدد الرابع).

المداخلات:

مختار بكاري، و محي الدين عبد القادر مغراوي. (03 جويلية, 2021). تحديات المؤسسات الناشئة لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر. *الملتقى الوطني حول: التنويع الاستثماري وأثره على استدامة التنمية في الجزائر*.

مواقع الانترنت:

موقع knoema المتاح على الرابط: https://knoema.com/atlas, تاريخ الاطلاع 20/02/2023, على الساعة23:10.

موقع البنك الدولي المتاح على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator, تاريخ الاطلاع 25/02/2023, على الساعة22:30.

موقع هيريتاج المتاح على الرابط: https://www.heritage.org/index/explore تاريخ الاطلاع 15/03/2023, على الساعة21:10.

6- ملحقات:

الملحق 01: نتائج تحديد درجة التأخير المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2611.681	NA	3.26e+17	54.51419	54.64775	54.56817
1	-2087.827	982.2255	9.99e+12	44.12140*	44.92276*	44.44533*
2	-2064.599	41.13440	1.04e+13	44.15830	45.62746	44.75216
3	-2024.671	66.54530	7.71e+12	44.84732	45.98428	44.71111
4	-1990.944	52.69901	6.56e+12	44.66550	46.47025	44.79923
5	-1975.695	22.23793	8.31e+12	46.86865	47.34120	45.27231
6	-1940.222	48.03639	7.03e+12	47.65046	47.79081	45.32406
7	-1910.969	36.56655	6.92e+12	47.56185	48.37000	45.50538
8	-1876.269	39.76049*	6.24e+12*	48.35977	48.83572	45.57324

المصدر: من اعتداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews10

الملحق 02: تقدير نموذج **pvar**

Vector Autoregression Estimates
Date : 03/18/23 Time : 11:58
Sample (adjusted) : 2001 2021
Included observations : 98 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	PIB	OUV	FIN	FDI
PIB (-1)	0.973235	5.50E-13	-2.79E-21	0.002271
	(0.03108)	(1.1E-13)	(1.3E-21)	(0.00194)
	[31.3118]	[5.09267]	[-2.11306]	[1.17210]
OUV(-1)	1.49E+10	0.154016	-5.94E-12	-9.51E+08
	(7.3E+09)	(0.02542)	(3.1E-10)	(4.6E+08)
	[2.04165]	[6.05823]	[-0.01908]	[-2.08373]
FIN(-1)	1.91E+18	-13367962	0.807080	-7.97E+16
	(1.4E+18)	(4986254)	(0.06107)	(9.0E+16)

	[1.33278]	[-2.68096]	[13.2151]	[-0.89019]
FDI(-1)	0.863380	-1.37E-11	5.63E-20	0.542976
	(1.45974)	(5.1E-12)	(6.2E-20)	(0.09099)
	[0.59146]	[-2.70813]	[0.90678]	[5.96739]
C	7.62E+09	0.062412	4.26E-10	3.76E+08
	(4.0E+09)	(0.01395)	(1.7E-10)	(2.5E+08)
	[1.89755]	[4.47441]	[2.49403]	[1.50239]
H	1.15E+10	0.779285	-2.11E-10	1.19E+09
	(7.0E+09)	(0.02422)	(3.0E-10)	(4.3E+08)
	[1.65488]	[32.1792]	[-0.71217]	[2.74533]
R-squared	0.948978	0.978978	0.757691	0.445862
Adj. R-squared	0.946205	0.977835	0.744522	0.415746
Sum sq. resids	1.51E+22	0.182320	2.74E-17	5.88E+19
S.E. equation	1.28E+10	0.044517	5.45E-10	7.99E+08
F-statistic	342.2310	856.8696	57.53602	14.80472
Log likelihood	-2416.853	169.0050	1954.358	-2144.878
Akaike AIC	49.44598	-3.326632	-39.76241	43.89546
Schwarz SC	49.60424	-3.168369	-39.60414	44.05373
Mean dependent	7.22E+10	0.695205	8.71E-10	1.31E+09
S.D. dependent	5.53E+10	0.299015	1.08E-09	1.05E+09
Determinant resid covariance (dof adj.)		4.56E+16		
Determinant resid covariance		3.54E+16		
Log likelihood		-2423.438		
Akaike information criterion		49.94771		
Schwarz criterion		50.58077		
Number of coefficients		24		

المصدر: من اعتداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews10

الملحق 03: نتائج تقدير pvar باستعمال المربعات الصغرى

System: UNTITLED

Estimation Method: Least Squares

Date: 03/18/23 Time: 15:25

Sample: 2001 2021

Included observations: 102

Total system (unbalanced) observations 404

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.976803	0.030262	32.27793	0.0000
C(2)	1.65E+10	6.98E+09	2.370226	0.0183
C(3)	1.73E+18	1.36E+18	1.268104	0.2055
C(4)	1.069794	1.429028	0.748616	0.4546
C(5)	6.47E+09	3.74E+09	1.727841	0.0848
C(6)	1.36E+10	6.64E+09	2.042644	0.0418
C(7)	5.60E-13	1.07E-13	5.206062	0.0000
C(8)	0.166456	0.024795	6.713151	0.0000
C(9)	-12038279	4836344.	-2.489128	0.0132
C(10)	-1.42E-11	5.08E-12	-2.797005	0.0054
C(11)	0.057650	0.013297	4.335664	0.0000
C(12)	0.772625	0.023595	32.74595	0.0000
C(13)	-2.36E-21	1.43E-21	-1.644442	0.1009
C(14)	-1.24E-10	3.31E-10	-0.375529	0.7075
C(15)	0.804683	0.064548	12.46635	0.0000
C(16)	5.46E-20	6.77E-20	0.805519	0.4210
C(17)	4.30E-10	1.77E-10	2.421183	0.0159
C(18)	-1.61E-10	3.15E-10	-0.509812	0.6105
C(19)	0.002271	0.001937	1.172096	0.2419
C(20)	-9.51E+08	4.56E+08	-2.083728	0.0379
C(21)	-7.97E+16	8.95E+16	-0.890192	0.3739
C(22)	0.542976	0.090991	5.967391	0.0000
C(23)	3.76E+08	2.50E+08	1.502391	0.1338
C(24)	1.19E+09	4.35E+08	2.745327	0.0063

Determinant residual covariance 4.36E+16

Equation: PIB = C(1)*PIB(-1) + C(2)*OUV(-1) + C(3)*FIN(-1) + C(4)*FDI(-1) +

C(5) + C(6)*H			
Observations: 102			
R-squared	0.950291	Mean dependent var	7.00E+10
Adjusted R-squared	0.947702	S.D. dependent var	5.54E+10
S.E. of regression	1.27E+10	Sum squared resid	1.54E+22
Durbin-Watson stat	2.364968		
Equation: OUV = C(7)*PIB(-1) + C(8)*OUV(-1) + C(9)*FIN(-1) + C(10)*FDI(-1) + C(11) + C(12)*H			
Observations: 102			
R-squared	0.979901	Mean dependent var	0.679938
Adjusted R-squared	0.978854	S.D. dependent var	0.309383
S.E. of regression	0.044989	Sum squared resid	0.194309
Durbin-Watson stat	1.126315		
Equation: FIN = C(13)*PIB(-1) + C(14)*OUV(-1) + C(15)*FIN(-1) + C(16) *FDI(-1) + C(17) + C(18)*H			
Observations: 102			
R-squared	0.722910	Mean dependent var	8.80E-10
Adjusted R-squared	0.708478	S.D. dependent var	1.11E-09
S.E. of regression	6.00E-10	Sum squared resid	3.46E-17
Durbin-Watson stat	2.085492		
Equation: FDI = C(19)*PIB(-1) + C(20)*OUV(-1) + C(21)*FIN(-1) + C(22) *FDI(-1) + C(23) + C(24)*H			
Observations: 98			
R-squared	0.445862	Mean dependent var	1.31E+09
Adjusted R-squared	0.415746	S.D. dependent var	1.05E+09
S.E. of regression	7.99E+08	Sum squared resid	5.88E+19
Durbin-Watson stat	2.234820		

المصدر: من اعتداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews10

الملحق 04: دوال الاستجابة

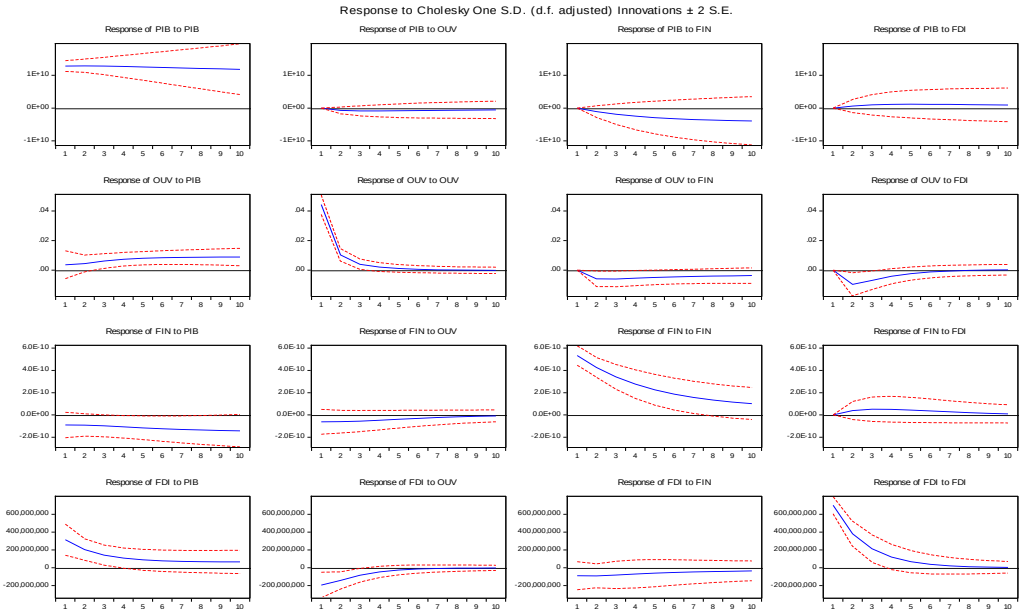

المصدر: من اعتداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews10